التمهيد في أصول الدين
أو
التمهيد لقواعد التوحيد

تأليف

الإمام : أبي المعين النسفي الحنفي الماتريدي
المتوفى سنة (٥٠٨) هجريًا

تحقيق

الشيخ : محمد عبد الرحمن الشاغول الشافعي الأشعري
مكتب الروضة الشريفة للبحث العلمي

الناشر
المكتبة الأزهرية للتراث
٩ درب الأتراك - خلف الجامع الأزهر الشريف ٥١٢٠٨٤٧

رقم الإيداع
٢٠٠٦/٢٣٦٢٠
الترقيم الدولى I.S.B.N.
977-315-142-5

مقدمة التحقيق

الحمد لله تعالى على نعمه المتكاثرة، والشكر لـه علـى مواهبـه المتزايدة، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم إلى يوم الدين، وبعد:

فقد أذن المولى سبحانه بأن أحقق هذا الكتاب المسمَّى "التمهيد فى أصول الدين" ويسمَّى "التمهيد لقواعد التوحيد" كما فى "كشف الظنـون" لمؤلفه الإمام أبى المعين النسفى الماتريدى عقيدةً الحنفى مذهباً، وأنا وإن كنت أشعرى العقيدة شافعى المذهب إلا أن أهل السـنة هـم الأشـعرية والماتريدية، وإن كان هناك اختلاف لا يُخلُّ بأصل المُعتَقَد، كالخلاف فى مسألة "التكوين"، ومسألة "الموافاة"، ومسألة "تعليـق الإيمـان بالمشـيئة" وغير ذلك.

وقد أورد الشيخ هذه المسائل فى كتابه، وقد أجبت عن اعتراضاته وأوضحت رأى السادة الأشاعرة فى ذلك، وقد عملت على معالجة نـص المخطوط، وذكر مواضع السهو والخطأ، والإشكال، وعلقت عليها، وقـد قمت بوضع تعليقات توضح بعض عبارات المؤلف فـى مـواطن مـن الكتاب، وخرجت الآيات القرآنية الكريمة، وتكلمت على بعض الأحاديث واستغنيت أحياناً عن تخريج بعضها لشهرتها فى كتب السنة وبين أهـل

العلم، وترجمت للأعلام المذكورين فى الكتاب من أهل السنة أو أهل الفرق الأخرى، ووضعت ترجمةً للمؤلف فى صدر الكتاب، ووضحت أوزان ما ورد فيه من أبيات الشعر، وأردفت الكتاب بفهرسٍ يبين موضوعاته.

فالحمد لله تعالى على أن أقامنى فى خدمة شريعته، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم إلى يوم الدين.

المحقق

محمد عبد الرحمن الشاغول

الشافعى الأشعرى

وصف المخطوط

المخطوط مودع بدار الكتب المصرية ضمن مخطوطات (علم الكلام) تحت رقم (١٧٢) اثنين وسبعين ومائة، وهو يقع أول مجموعة من المخطوطات، ويليه "الاعتقاد فى أصول الدين" للإمام أبى جعفر الطحاوى – رحمه الله تعالى – ويليهما "بحر الكلام" لأبى المعين النسفى أيضاً.

وعدد أوراق المخطوط (٥٩) تسعة وخمسون ورقةً، بمقاس (١٨) سم × (٢٦) سم، وعدد السطور فى الصفحة الواحدة حوالى أربع وعشرين سطراً.

وتاريخ نسخ المخطوط يرجع إلى سنة (٨٧٤) أربع وسبعين وثمانمائة أى بعد وفاة المؤلف بحوالى تسعٍ وستين سنةً، وقد وجد على الصفحة الأولى للمخطوط الآتى:

ابتدأ فى قراءة هذه النسخة المباركة كاتبُها الفقير إلى الله تعالى: يوسف أحمد الأدهمى الحنفى، بالقاهرة المحروسة بمدرسة المؤيَّد داخل باب "زويلة"، على مولانا وسيدنا قاضى القضاة وشيخ الإسلام برهان الدين الديرى العبسى الحنفى – عامله بلطفه الخفى، وذلك فى يوم الأحد المبارك ثامن عشر ذى القعدة الحرام سنة أربع وسبعين وثمانمائة.

وقد كتب على الصفحة الأولى أيضاً هذه الأبيات المباركة:

جاءت سليمانَ يوم العرض قنبرةٌ تهدى إليه جرادًا كان فى فيها

ترنَّمت بلطيف القول واعتـذرت إن الهدايا علـى مقـدار[١] مهـديها

لو كان يهدى إلى الإنسان قيمته لكان يُهدى لـك الـدنيا ومـا فيهـا

ومكتوب عليها أيضاً: قال الفقيه أبو الليث:

الصمت خيرٌ والسكوت سلامـةٌ فـإذا نَطَقْـتَ فـلا تكـنْ مِكثـارا

ما إن ندمتُ على السكوت مرَّةً ولقد نـدمتُ علـى الكـلام مـرارا

كما يوجد تملُّك: (دخل فى ملك الفقير إلى الله تعالى محمد شوقى أفنـدى – وفقه الله إلى الخير، وغفر لوالديه).

ومكتوب أيضا عليها (ثمن المشترى به (٤٥) خمسـة وأربعـون قرشاً).

وكل ما سبق يفيدنا فى كيف أن علماءنا وسلفنا كانوا – ونحن من بعدهم إن شاء الله – يحرصون على توثيق المصادر التى يتلقون عنهـا العلم، والتى يؤدون منها العلم إلى الناس، فالحمد لله الـذى حفـظ علـى المسلمين دينهم، وهو حافظه إن شاء إلى قيام الساعة ببركة: ﴿إِنَّا نَحْـنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر:٩].

---

(١) فى الأصل (قدر)، والصحيح المثبت ليصح وزن البيت، فهو من بحر البسيط.

توثيق نسبة المخطوط للمؤلف

كتاب "التمهيد لقواعد التوحيد" قال عنه العلامة حاجى خليفة فى "كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون" لأبى المعين ميمون بن محمد النسفى الحنفى المتوفى سنة ثمانٍ وخمسمائة، مختصر أوله: الحمد لله الذى لا يحمد على نعمه إلا بنعمةٍ منه. إلخ.

وعليه شرح لحسام الدين بن على الصغناقى الحنفى المتوفى سنة (٧١٠) عشر وسبعمائة، وسماه "التسديد".

ويتضح بذلك أن النسخة المشار إليها غير النسخة التى اعتمدت عليها عند التحقيق فهى غير مشروحة، ولكن عليها بعض تعليقات من الناسخ ربما كانت منطمسة فى بعض المواضع، وهذه التعليقات فى أوائل المخطوط سوى أوسطه وآخره.

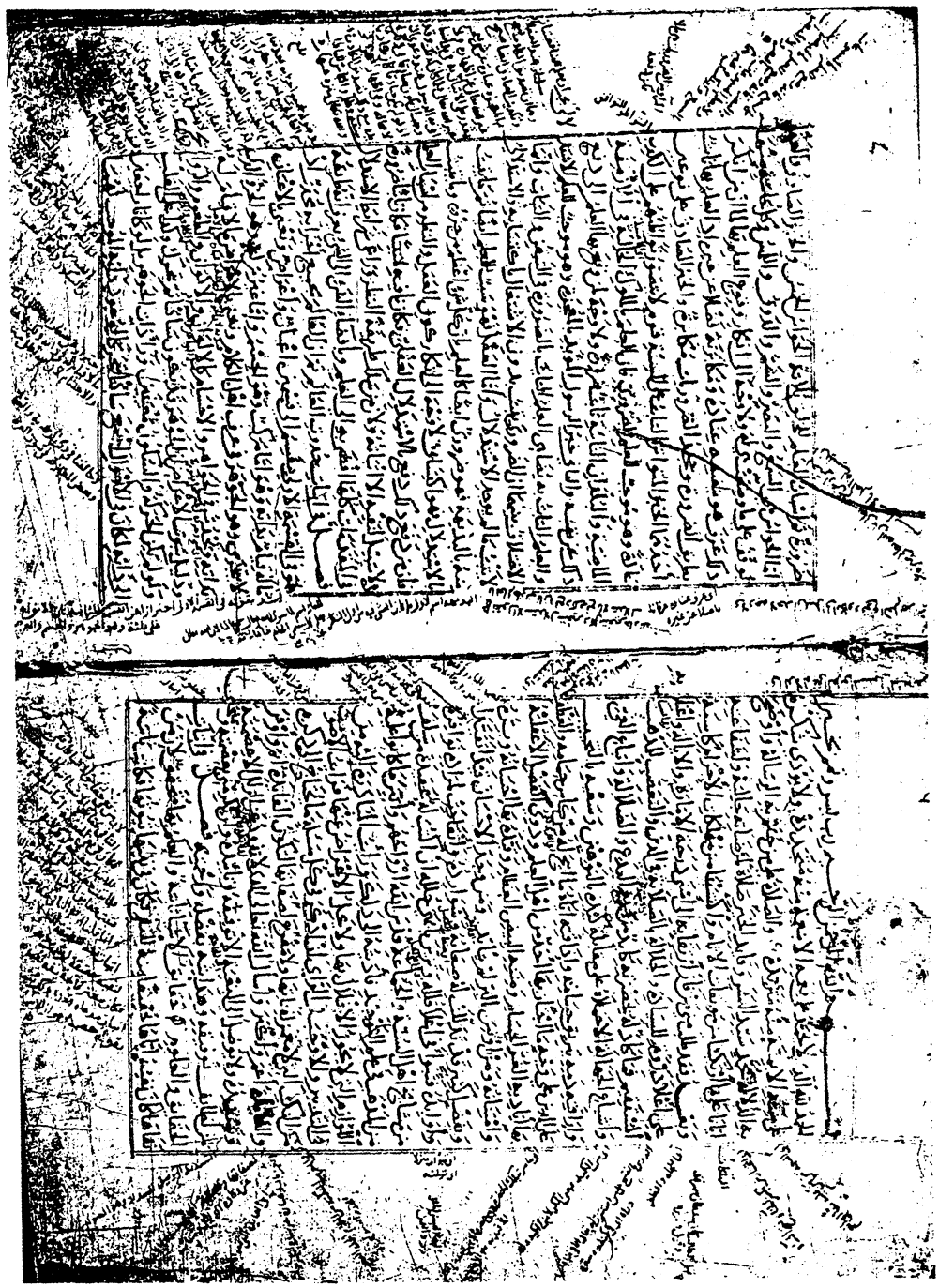

صورة الصفحة الأولى من المخطوط

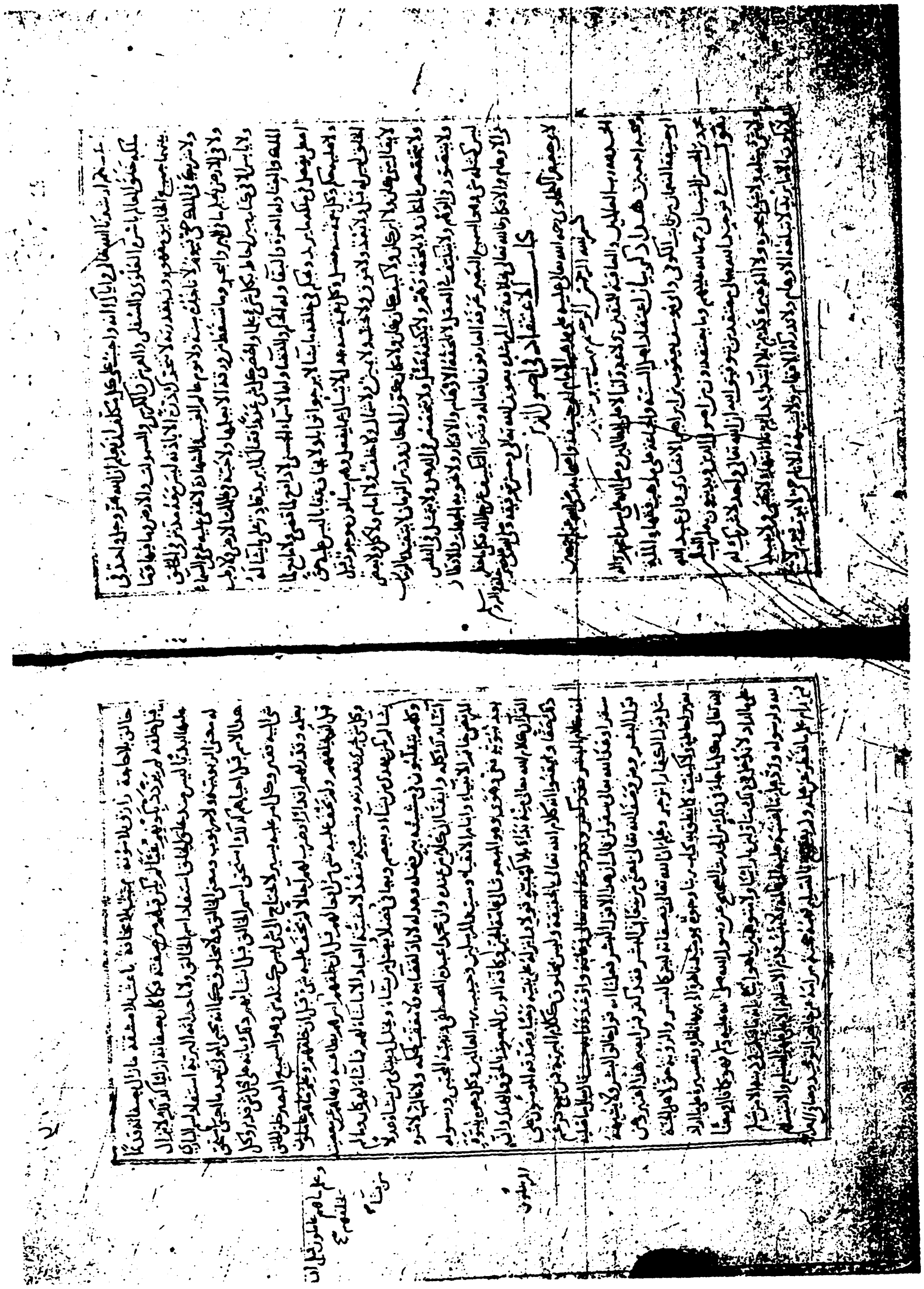

صورة الصفحة الأخيرة من المخطوط

ترجمة المؤلف

هو الإمام ميمون بن محمد بن محمد بن معبد بن مكحول أبو المعين النسفى الحنفى.

مولده ووفاته:

ولد – رحمه الله تعالى – سنة (٤١٨) ثمانى عشر وأربعمائةٍ هجرياً الموافق (١٠٢٧) ميلادياً.

وتوفى سنة (٥٠٨) ثمانٍ وخمسمائةٍ هجريًا الموافق (١١١٥) ميلادياً.

نشأته:

كان بسمرقند، وسكن بخارى.

قال فى "كشف الظنون" عن كتاب "التمهيد":

مختصر أوله: "الحمد لله الذى لا يحمد على نعمه إلا بنعمةٍ منه" إلخ.

وعليه شرح لحسام الدين حسين بن على الصغناقى الحنفى المتوفى سنة (٧١٠) عشرٍ وسبعمائة، وسماه "التسديد"، إلا أن النسخة المخطوطة التى اعتمدت عليها ليست هى المشروحة المشار إليها كما يرد فى وصف المخطوط.

ومن مصنفاته أيضاً:

كتاب "بحر الكلام"، وكتاب "تبصره الأدلة"، وهو الذى أشار إليه مـــرات كثيرة فى كتاب "التمهيد"، و"العمدة فى أصول الدين"، و"العالم والمـــتعلم"، و"المحجة لكون العقل حجة"، و"شرح الجامع الكبير للشيبانى فى فـــروع الحنفية" و"مناهج الأئمة فى الفروع"[1].

---

[1] يراجع فى مصادر الترجمة: كشف الظنون(١٨٤٥، ٣٣٧)، فهرست الكتبخانـــة الأزهريـــة، الجواهر المضية الجزء الثانى (١٨٩)، والأعلام للزركلى الجزء الثانى (٣٤١)، وهدية العارفين الجزء الثانى (٤٨٧)، الفوائد البهية للكنوى (٢١٦-٢١٧)، ومعجم المؤلفين الجـــزء الثالـــث عشر (٦٦)، وإيضاح المكنون (١٥٦)، ومعجم المطبوعات(١٨٥٤).

بسم الله الرحمن الرحيم

ربِّ يسر وتمم بخيرٍ. الحمد لله الذى لا يحمد على نعمه إلا بنعمةٍ منه متجدِّدَةٍ، ولا يُؤَدَّى شكره على منتِّهِ إلا بمنَّةٍ منه متزيِّـدَةٍ، والصـلاة والسلام على من ختم به الرسالة وأوضح به الدلالة محمدٍ سـيد البشـر وقائد الخِيَر، صلاةً لمرضاته جالبَة، ولشفاعته إيانا على ما ارتكبنا مـن موبقات الآثام واكتسبنا من مهلكات الإجرام كاسَبة، وبعد:

فقد طلب منى من فاز ارتقاؤه إلى أسنى درجة الإمارة والإيالة[١] واعتلاؤه ذروةً [٢] للسيادة والجلالة بالصلابة فى الدين والتعصب للمذهب المستقيم؛ فما كاد له بحضرته كائدٌ من شِيَع[٣] البِدَع والضـلالة وأتبـاع الغىِّ وأشياع الجهالة إلا حملاه على مقابلـة كيـده بـالتوهين، وسـعيه بالتخييب، وإراقته دَمَه ببريق حُسَامِه[٤]، وإذاقته إياه ما أبيح له من كأس

---

(١) قوله (الإيالة): أى السياسة، فيقال: آل الأمير رعيته من باب "قال" و(إيالاً) أيضاً أى ساسها وأحسن رعايتها. انظر "المختار" مادة "أو ل".

(٢) فى المخطوط (دروة) بالدال المهملة بدل الذال المعجمة، والدال والذال تتعاو ران فى لغـة العرب، فتنوب إحداهما عن الأخرى.

(٣) قوله (شِيَع): هم كل قوم أمرهم واحد يتبع بعضهم رأى بعضٍ فهم شيع. انظـر "مختـار الصحاح" مادة "شيع".

(٤) قوله (حسامه): بضم الحاء المهملة وفتح السين هو السيف القاطع. انظر "المختار" مادة "حسم".

حِمَامِه[١]، والعطف على الدين على وجهٍ ما اجتاز بها[٢] أحدٌ من أهل العلم وذوى الفضل إلا عَقَلَتْهُ[٣] بها أياديه الغُرُّ الحِسَام[٤] ومِنَنِه البيض العِظام، وقيَّده بها إحسانه وبره وامتنانه.

ومن أوْنِسَ بالبرِّ لم يتأبَّد[٥] ومن وَجَدَ الإحسان قيداً تقيَّدَا[٦]

وبفضلٍ كثيرٍ قد تذللت له صعابه وشوارده، وانقادت لمراده نوافرُه[٧] وأوابده، فتَبَوَّأ فى أعلى قُلَلِه[٨] وتزيَّن بأبهى حُلَلِه أن أكتب له عقيدة من سَلَفَ من مشايخ أهل السنة والجماعة – قدَّس الله أرواحهم – وأبيِّن ما كانوا عليه من المذهب[٩] فى علم التوحيد، فأديته إلى ذلك، ورأيت المبادرة إليه من اللوازم التى لا يجوز الإخلال بها، ولا يحل الإعراض

---

(١) قوله: (الحِمَام) بكسر الحاء هو قَدَر الموت. انظر "مختار الصحاح" مادة "حَمَم".

(٢) قوله: (ما اجتاز بها) أى: ما مَرَّ بها، أى هذه الحضرة وهى حضرة الأمير الذى الكلام بصدد مدحه، وإلى هذا أشار المحشى بهامش المخطوط.

(٣) المقصود بعقلته أى: منعت عن مجاوزة حضرته وربطته كما يعقل البعير، أى ربط بالحبل وهو العقال.

(٤) أى: إنعامه وإحسانه وكرمه، فهو المقصود بأياديه.

(٥) قوله: (يتأبد) أى: ينفر، يقال: أبد الشىء من بابى "ضرب"، و"قتل" يأبد أبوداً: نفر وتوحش فهو آبد على فاعل، وأبدت الو حوش: نفرت من الإنس فهى أو ابد، ومن هنا وصف الفرس الخفيف الذى يدرك الو حوش ولا يكاد يفوتها بأنه قَيْد الأو ابد لأنه يمنعها المضىَّ والخلاص من الطالب كما يمنعها القيد، وقيل للألفاظ التى يَدِقُّ معناها أو ابد لبُعْد وضوحه لأنه المقصود. انظر "المصباح المنير" مادة "أبد".

(٦) البيت من بحر الطويل، ووزنه (فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن) مرتين.

(٧) قوله: (نوافره): جمع نافر.

(٨) قوله: (فتبوأ فى أعلى قلله): قلةُ كل شى أعلاه. انظر "المصباح المنير".

(٩) يقال: ذهب الرجل مذهباً أى رأى رأياً.

عنها، فرأيت الأصوب فى التدبير والأوجب فى الرأى أن أذكر فى كل مسألةٍ ما يُحْتَاج إلى ذكره من النُّكت[١] التى لا مَغْمَزَ لقناتها[٢] ولا مَقْرَع لصفاتها؛ لتكون الفائدة أتم وأوفر، والفائدة أعم وأكثر.

وأسأل الله الذى لا تذود[٣] عن الزلل إلا عصمته وتسديده، ولا يوصل إلى البِغْية[٤] إلا توفيقه وتأييده، أن[٥] يكرمنى بعصمته ويمتحنى[٦] من لطائف توفيقه وهدايته بفضله ورحمته.

---

(١) قوله (النكت): جمع نكتة، وهى فى الشىء كالنقطة بالقاف. انظر "المصباح المنير" مادة "نكت".

(٢) قوله (لا مغمز لقناتها): القناة: الرمح، والمغمز: العيب، فهو يريد ذكر ما لا عيب فيه ولا نقض عليه ولا كدر فيه.

(٣) قوله (تذود): أى تدفع.

(٤) قوله (البغيه) بالكسر هى الحاجة، وضمها لغة، وقيل: بالكسر: الهيئة، وبالضم: الحاجة. انظر "المصباح المنير" مادة "بغى".

(٥) فى المخطوط (وأن) بزيادة الو أو ، وهو سهو ، والصحيح حذفها.

(٦) هكذا فى المخطوط، والمعنى: لجعلنى موضع نزول لطفه فأكون لذلك من الشاكرين العاملين فيه بخيرٍ، والله أعلم.

فصل

فى إثبات الحقائق والعلوم

حقائق الأشياء ثابتة[١] والعلم بها متحقق[٢]، لا زَمَن نفاها كان نفيه إياها تحقيقًا منه للنفى[٣]، فكان فى نفيها ثبوتها، فكانت ثابتةً ضرورةً.

ثم أسباب العلم للخلق ثلاثة: الحواس الخمس، والخبر الصادق، والعقل.

أما الحواس فهى: السمع والبصر والشمُّ والذَّوق واللمس. وكل حاسَّةٍ منها يُوقف على ما وضعت هى له، ولا وجه إلى إنكار وقوع العلم بها لما أنَّ من أنكر ذلك عَرَفَ هو بنفسه عناده ومكابرته فضلاً عن غيره؛ إذ العلم بها ثابت بطريق الضرورة[٤]، وجحد الضروريات مكابرة.

---

(١) حقيقة الشىء: ما به الشىء هو هو ، كالحيوان الناطق للإنسان – فإنها حقيقة لا تتخلف عن أصل ما خلق الله الإنسان عليه – بخلاف مثل الضاحك والكاتب مما يمكن تصور الإنسان بدونه، وقد يقال: إن ما به الشىء هو هو باعتبار تحققه حقيقةً، وباعتبار تشخصه هُوَيَّةً، ومع قطع النظر عن ذلك ماهيةً. انظر "التعريفات" للجرجانى – مع زيادةٍ.

(٢) العِلْم: إدراك الشىء على ما هو به.

(٣) لأن "النفى فرع الإثبات" فإذا قلت لك: "أنت غير عالمٍ"، فإن ذلك النفى يُثبت أن هناك حقيقة اسمها العلم، ولم يكن النفى لها عنك فى هذا الزمن نفياً لو جودها وأنها ثابتة وإن لم تتحقق لك.

(٤) قوله (الضرورة): مشتقة من الضرر، وهو النازل بالإنسان مما لا مَدفَع له. انظر "التعريفات" للجرجانى.

والخبر الصادق على نوعين:

أحدهما الخبر المتواتر[١] الثابت على ألسنة قومٍ لا يُتصوَّر تواطؤهم على الكذب عادةً. وهو مُوجب للعلم الضرورى[٢].

فإن العلم بالملوك الخالية فى الأزمنة الماضية والبلدان النائية ثابت ضرورةً ولا وجه لمن وقع بها العلم[٣] إلى دفع ذلك عن نفسه.

والثانى: خبر الرسول المؤيَّد بالمعجزة[٤]، وهو مُوجِب للعلم الاستدلالى، والعلم الثابت به يُضاهى العلم الثابت بالضرورة فى التيقُّن والثبات، وإنما الاختلاف بينهما أن الضرورى يثبت بدون الاشتغال باكتسابه، والاستدلالى لا يثبت ما لم يوجد الاستدلال.

وأما العقل فهو سبب للعلم أيضًا، ثم ما يثبت منه بالبديهة فهو ضرورى أيضًا، كالعلم بأن كل شيءٍ أعظم من جزئه[٥].

وما يثبت بالاستدلال فهو اكتسابى لا وجه إلى إنكار كون العقل والنظر من أسباب العلم؛ فإن من دفع ذلك دفع بالاستدلال العقلى فكان

---

(١) قوله (المتواتر): كالخبر بأن النبى صلى الله عليه وسلم ادعى النبوة وأظهرت المعجزة الدالة على صدقه على يده؛ سمى بذلك لأنه أى المتواتر لا يقع دفعة واحدةً بل على التعاقب والتوالى. انظر "التعريفات" مع توضيح.

(٢) من العلم ما يكون ضرورياً، ومنه ما يكون كسبيًا يحصُل بالاكتساب.

(٣) أى: وقع العلم بها لديه، ففيه تقديم وتأخير وحذف.

(٤) المعجزة: فعل خارق للعادة يعطيه الله لرسول من الرسل على سبيل التحدى لقومه ليثبت به صحة ما يدعيه من الرسالة.

(٥) لأن مثل هذا لا يحتاج إلى إعمال الفكر والاستدلال.

نافيه مثبتًا[١]، فكان ثابتًا ضرورةً، ولا سبيل لنفيه إلا إثباتـــه؛ ولأن مـــن سلك طريقة النظر[٢] وراعى شرائط الاستدلال فى المقدّمات كلها أفضى به إلى العلم، وبإفضاء الشيء إلى الشيء يعرف أنه طريقه.

(١) أى: الذى نفى الاستدلال أثبته بطريق الاستدلال بعقله على عدم وجوده، فخالف فعلـــه مـــا أراد أن ينفيه، وبدلاً من أن ينفى فقد صار مثبتًا للاستدلال.

(٢) النظر: هو إعمال الفكر فى الموجودات.

فصل

فى إثبات حدوث العَالَم

ثم إن العالم بجميع أجزائه محدَثٌ؛ إذ هو فى القسمة الأولى مقسم إلى قسمين: أعيان، وأعْرَاض.

ونعنى بالأعيان ما له قيامٌ بذاته، وهو إما مركَّب وهو الجسم، وإما غير مركَّب وهو الجزء الذى لا يتجزأ وهو الجَوْهر فى عُرْف أهل الكلام.

ونعنى بالأعراض ما لا قيام له بذاته، ويحْدُث فى الجواهر والأجسام كالألوان والأكوان والطعوم والروائح[1].

ودليل ثبوت الأعراض أن الجوهر قد يكون ساكنًا ثم يتحرك، وكذا على القَلْب[2]، ولو لم يكن الحركة والسكون معنيين وراء ذات الجوهر بل لو كانا راجعين إلى ذاته لكان فى الأحوال أجْمَعَ ساكنًا متحركًا لو جود ذاته الموجب لهما؛ ولما اختصَّ كل صفةٍ بحالةٍ على حدة ثبتت الأعراض، ثم الأعراض كلها حادثة، عُرِفَ حدوث بعضها بالحسِّ والمشاهدة، وحدوث أضدادها المنعدمة عند حدوثها بالدليل؛ فإنها لما قبلت العدم دَلَّ أنها كانت حادثةً، إذ المُحْدَث هو الذى يكون وجوده

---

(١) قوله: (ما لا قيام له بذاته)؛ لأنه يفتقر فى وجوده إلى غيره، فالألوان تحتاج إلى جسم لتقوم به، والروائح تحتاج إلى شىء لتعلق به، وهكذا.

(٢) أى: على العكس قد يكون متحركًا ثم يسكن.

وعدمه فى حيِّز الجواز[١]، فأما القديم فهو واجب الوجود لذاته، فيكون مستحيل العدم، فيكون جواز العدم وتحققه دليل الحدوث، وإذا كانت الأعراض كلها محدثة يستحيل خلو الجواهر عنها؛ إذ وجود جوهرين غير متفرقين ولا مجتمعين وتوهمُّ جسمٍ فى مكانٍ فى حالة البقاء غير متحركٍ ولا ساكنٍ محالٌ[٢]، وكذا خلو الجواهر عن الألوان كلها والطعوم والروائح مما يحيله العقل[٣].

كما يحيل اجتماع المتضادين[٤] فى محلٍ واحدٍ فى وقتٍ واحدٍ، وإذا استحال خلو الجواهر عنها استحال سبق الجواهر عليها لما أن فى السبق الخلو ، والخلو محال؛ فكان السبق محالًا، فإذًا لم تسبق الجواهر الأعراض، وما لا يسبق الحادث فهو حادثٌ ضرورةً لمشاركته المحدَث فيما كان لأجله محدَثًا وهو أن لوجوده ابتداءً، والله أعلم.

---

(١) والجواز أحد أقسام حكم العقل على الأشياء، حيث قالوا:

أقسام حكم العقل لا مَحَاله ... هى الوجوب ثم الاستحاله

ثم الجواز ثالث الأقسامِ ... فافهمْ مُنِحتَ لذَّة الإفهامِ

(٢) لأن العقل يحيل وقوع هذا فلا يتصوره أبداً.

(٣) لأن العقل يحكم بالحواس أو بالفكر، والحواس هى الذوق ولازمه الطعوم، والشم ولازمه الروائح، والبصر ولازمه الألوان، واللمس ولازمه الملموسات، والسمع ولازمه الصوت.

(٤) الضدان: هما أمران وجوديان يتعاقبان فى موضعٍ واحدٍ يستحيل اجتماعهما، كالسواد والبياض، والفرق بين الضدين والنقيضين أن النقيضين لا يجتمعان ولا يرتفعان كالعدم والوجود، والضدين لا يجتمعان ولكن يرتفعان كالسواد والبياض. انظر "التعريفات" للإمام الجرجانى.